

## إدارة سياسية بمستوى التحديات

**التحديات** التي تواجه الكويت في المرحلة المقبلة، على مستويات الأمن الوطني والتنمية ومواجهة المصاعب الاقتصادية، تتطلب إدارة سياسية وتنفيذية من طراز جديد، تتطلب إدارة سياسية ذات برنامج واضح مبني على رؤية واقعية واستشراف للمستقبل وجدية في القرار ومسؤولية وطنية واجتماعية في التنفيذ ومحاسبة ومراقبة ومتابعة لما يتخذ من قرارات وما ينفذ من مهمات.

ولم يعد ممكناً الاستمرار في السير على النهج السابق، بأساليب إدارته المتخلفة، وطرائق عمله التي لم تعد ملائمة للتحديات الكبرى، كما لم يعد ممكناً بحال من الأحوال مواصلة ارتكاب الأخطاء ذاتها واستمرار النواقص والسلبيات المعهودة في الإدارة لا سياسية، وبخاصة تلك التي تراكمت خلال العقدين الأخيرين، فلئن كانت ظروف الوفرة النفطية وعذر التعقيدات التي كانت تمر بها أوضاع المنطقة قد غطت على تلك الأخطاء الكارثية فإن التحديات التي تواجه الكويت الآن وفي المرحلة المقبلة تتطلب تجاوزاً جدياً لما كانت عليه الحال في الإدارة السياسية، وذلك بما ينسجم مع الدعوة السامية التي سبق أن أطلقها صاحب السمو الأمير حفظه الله لإحداث النقلة النوعية للكويت.

لم يعد مقبولاً وجود حكومة دون برنامج تعلنه وتلتزم به... ولم يعد مناسباً وجود حكومة بلا قرار... ولم يعد ملائماً اتخاذ القرار الحكومي على أساس الرؤية الفردية والقرار المركزي وعدم الجدية في الالتزام بآليات العمل السياسي الدستوري من مراقبة ومحاسبة.

إنّ الأوضاع الإقليمية المحيطة بنا بكل احتمالاتها تتطلب رؤية استراتيجية لأمن ومستقبل الكويت كما أنّ المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا تتطلب توجهاً تنموياً بديلاً يعتمد اقتصاديات السوق والتنافسية والانتاجية بدلاً عن الاقتصاد الريعي والإتكالية على الإنفاق الحكومي والقيم الاستهلاكية المبددة للثروة، وكذلك فإن الأوضاع الاجتماعية تأخذ بالإعتبار الأول المسؤولية الوطنية والاجتماعية.

وبكلمة ، المطلوب وجهة جديدة لتطور الكويت ، تنطلق بها نحو المستقبل لتحتل دورها المنشود كميناء مزدهر للمنطقة ومركز حيوي للتجارة والمال والخدمات ، وليس مجرد دولة منتجة للنفط مستهلكة لإيراداته .

إن النظام الكويتي يتيح إمكانية أن تكون الحكومة حكومة مبنية على اختيار دقيق لأشخاصها كفاءة ونزاهة واستعداداً للمشاركة في المسؤولية وإتخاذ القرار ، وحكومة ذات برنامج ، وحكومة خاضعة للمساءلة السياسية أمام رأس السلطات صاحب السمو أمير البلاد من جهة ، وأمام سلطة التشريع والرقابة ،... والمطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى تفعيل هذه الإمكانيات ، لتكون إدارتنا السياسية المقبلة بمستوى التحديات التي تنتصب أمامنا كدولة وكنظام وكمجتمع ...وهذا ليس خياراً بين خيارات ، بل هو الخيار الوحيد المتاح أمامنا ، إذا كنا نريد تجنب الكارثة .